
المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والأربعين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايميكى ايو ازيكيوي (نيجيريا)

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٤٧

لمؤتمر نزع السلاح .

وتمشيا مع برنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر اليوم نظره في البند ٤ من جدول الاعمال ، المعنون "الاسلحة الكيميائية" . غير أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، فإن لأي ممثل يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وبعد استنفاد قائمة المتحدثين ، سادعو إلى انعقاد اجتماع غير رسمي للمؤتمر للنظر في الوسيلة التي يمكن بها معالجة البندين ٢ و٣ من جدول الاعمال المعنونين على التوالي: "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و"منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الامور ذات الصلة" ، وكذلك طلب اشتراك مقدم من دولة ليست عضوا في أعمال المؤتمر .

ويوجد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو ايطاليا والمغرب واشيوييا والارجنتين .

وأعطي الكلمة الآن للسفير نيفرييتو كامبيازو ، ممثل ايطاليا .

السيد نيفرييتو كامبيازو (ايطاليا): انه لمن دواعي سروري العظيم أن أنضم إلى تقليد الترحيب والمجاملة الذي يميز أعمال مؤتمر نزع السلاح ، لأعرب لكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة أول كلمة لي في جلسة عامة ، عن كامل تقديري وتقدير وفدي للطريقة المثالية التي أدرتم بها أعمالنا أثناء هذا الشهر ، آذار/مارس ، الذي يوشك أن ينتهي . لقد قمتم بذلك برصانة واتزان وفعالية ، وهي عناصر حسن الدبلوماسية مجتمعة . واسمحوا لي ، في الوقت نفسه ، أن أشكر السفير بنهيمما الذي استقبلني في جنيف بكثير من الود ، وكذلك سلفكم ، السفير واغينميكرز ، على الصبر والشبث اللذين أنجز بهما مهامه أثناء تلك المرحلة الحساسة ، مرحلة البدايات . وأود أيضا أن أوكد للرئيس المقبل ، السفير كمال ، تعاون الوفد الايطالي بمنتهى الالتزام والاقتناع . واسمحوا لي أخيرا أن أعرب عن تقديري للمساعدة القيّمة التي تقدمها الامانة لأعمالنا ، بغضل السفير كوماتينا والسفير بيراساتيغي على وجه الخصوص .

واني اعتقد أن أيّا منكم لن يدهش أن اكرس أول كلمة لي بأكملها للتفاوض بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ولازالتها ازالة كاملة وشاملة . وقد أكد عدد كبير من المتحدثين حتى الآن على الطابع الرئيسي الذي تكتسبه أعمالنا في سياق الظروف

الحالية ، واعتقد انكم تعرفون جميعا اصرار ايطاليا في هذا الميدان - واعني على الصعيد السياسي في المقام الاول ، سواء هنا أو في محافل أخرى - على أن تتردد باستمرار ، بمناسبة وبدون مناسبة ، كما يقول القديس بولس ، قناعتها بأهمية هذه المشكلة وبما لها من طابع ملح . ونحن ندخل الآن مرحلة من التفاوض نرى جميعا الآن انها ستكون المرحلة النهائية ، رغم وجود فوارق طفيفة بيننا فيما يتعلق بمراعاة العامل الزمني والمسائل التي ينبغي حلها مسبقا .

وقد تم التأكيد في بيانات عديدة لزملاء أجلاء يشتركون منذ وقت طويل في هذا التفاوض ، على اننا في سباق بشكل ما مع الزمن . وأنا أؤيد تماما هذا التأكيد . فنحن إذا لم نتمكن من توسيع خطى مداولاتنا سنواجه خطر تزايد الاختلال بين تطور الوضع الحقيقي ، من ناحية ، ونقطة الالتقاء المثالية التي تستهدفها مناقشاتنا ، من ناحية أخرى . والحقيقة أن الوضع الحالي يمثل واقعا يتسم بالتمييز . فمن الناحية النظرية ، نحن نعيش اليوم ذروة التمييز . ولا تملك ايطاليا أسلحة كيميائية ، وهي لا تعرف كم من بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، يملك هذه الأسلحة في الوقت الحالي وتشكل الاتفاقية الوسيلة الوحيدة للحد التدريجي من جوانب الاختلال حتى تتم ازالتها . وبالتالي ، فإن ما يعتبر تمييزيا في نظرنا ، ليس هو الاتفاقية ، وإنما عدم وجودها .

ولهذا السبب فإن ايطاليا ، التي تحس إزاء هذه الفئة الكريهة من الأسلحة برفض معنوي وسياسي ، تشعر أيضا بالحاجة إلى إبرام الاتفاقية سريعا بوصف ذلك مطلبيا ضروريا نابعا من تمورها الخاص للأمن: اتفاقية تخلص الأرض من جميع الأسلحة الكيميائية في السنوات العشر الأولى التالية لدخولها حيز النفاذ ، وكفيلة بأن تمنع بوسائل رصد فعالة إنتاج تلك الأسلحة من جديد سرا ، وتكون في الوقت ذاته جذابة ومقبولة للجميع بفضل جملة أمور من بينها تدابير تعاون ملائمة .

ونحن نصرّ اليوم عن حق ، في جميع قطاعات نزع السلاح ، على الأهمية المتزايدة لتدابير تعزيز الثقة . وقد تحدثنا وما زلنا نتحدث عن ذلك كثيرا في المفاوضات الأوروبية ، حيث أحرزنا نجاحا ملموما . ولذلك فنحن نتساءل ، حتى في المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية ، باستثناء مسألة التحقق الأساسية ، عما إذا لم يكن الخلل إلى أفراد أرضية مشتركة في مجال المساعدة والتعاون التقني لا يشكل في حد ذاته أحد العناصر الهامة في تعزيز الثقة وتشجيعا إضافيا على الانضمام إلى الاتفاقية . وقد سبق أن قلت اننا نتصور ان الاتفاقية هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى وضع مطمئن . وأما مسألة المساعدة فهي تنطوي فيما يبدو لنا في هذا الصدد ، في المرحلة الانتقالية وما بعدها أيضا ، على بعد سياسي خاص .

وترى ايطاليا ان عمليات التفتيش بالتحدي هي أكثر التدابير تعزيزا للثقة . وقد دافعنا بكل قوتنا عن مزايا اتباع نهج شنائي بحت ، أو على العكس من ذلك عن نهج متعدد الأطراف ، في مناقشة يبدو لي انها تتقدم صوب دراسة أكثر توازنا لهذه المعضلة التي يندمج كل من حديها في الآخر في علاقة تكاملية . وعلى أية حال ، فإن خليطاً متوازناً من العناصر الشنائية ومتعددة الأطراف هو الذي يشكل أصالة هذه المعاهدة . وهكذا ، إذا كان بدء التحقق بالتحدي يعود أساساً إلى جهاز شنائي ، فإن تدخل المنظمة المتعددة الأطراف بعد ذلك يقتضي حتماً - في رأي وفدي - ان يكون التقييم النهائي لاحتمال وجود انتهاك ما ، وكذلك القرارات المترتبة عليه ، من اختصاص الجهاز الذي سيقاب الالتزام بالاتفاقية .

وأود الآن ابداء عدة ملاحظات بشأن مسألة العالمية . فالواقع ان هذه المسألة أبعد من أن تكون مجرد تدبير لتعزيز الثقة تشكل فيه المقدمة المنطقية التي لا غنى عنها . ولا جدال في ضرورة قبول الاتفاقية عالمياً فيما يبدو ، إذا كنا نريد الأسلحة الكيميائية أن تزول حقاً من على وجه الأرض في نهاية المرحلة الانتقالية . ولكن ما زالت هناك خلافات فيما يتعلق بأكفاً الوسائل لبلوغ ذلك . ويبدو لنا من المهم فسي هذا الشأن ألا يغفل تنوع مفاهيم الأمن في البلدان المختلفة ، التي أحياناً ما تواجه صعوبات محددة . وفي المرحلة الحالية التي تتسم بتحولات وتحركات كبيرة على الصعيد الدولي ، يبدو البعد الإقليمي في شكل متغير يزداد باستمرار استقلالاً عن النظام شنائي الاقطاب ، حيث يمكن لمفاهيم الأمن على الصعيد الوطني أن تؤثر على التحليلات وأن تؤدي إلى اعطاء مقتضيات الأمن قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية .

وايطاليا مستعدة للانضمام فوراً إلى الاتفاقية عندما يحين الاوان ، في الإطار المطلوب لانضمام منسق من قبل عدد معين من البلدان . وهي مستعدة أيضاً لمواصلة تبادل وجهات النظر بشأن مسألة العالمية مع جميع البلدان التي تتقاسم نفس الشواغل والاهتمامات ، باستخدام علاقات التعاون المكشوفة التي تربطها بالبلدان الواقعة فسي منطقتها .

وفي قارتنا الأوروبية التي لم تعد تضغط عليها جدران وأستار ، يلوح تطور يمكن أن يفضي ، كما قال ذلك وزير خارجية ايطاليا في فيينا ، إلى العودة إلى اكتشاف حضارة "بلا عدو" في نهاية الأمر . ولن يؤدي اختتام مفاوضاتنا الكيميائية إلى أعظم ما يمكن أن يتوصل إليه من النتائج طموحاً في إطار نظام لنزع السلاح متعدد الأطراف وحسب ، ولكنه قد يصبح العنصر الدافع إلى مكاسب أخرى فيما بعد ، ربما فسي إطار مراجعة تناسب العصر لدور مؤتمر نزع السلاح . وعلينا أن نغتني فرصة هذا الزخم "momentum" كما يقول اصدقاؤنا الناطقون بالانكليزية ، الذين استعاروا من اللاتينية

فكرة وجود فترة لا مجال للزمن في اكتسابها - وبعض الاحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة تذكرنا بهذه الحقيقة . وهي على أية حال علامات تبشر بأمل يجب توطيده . ولكن لا يمكن للأمل أن يكون حكرا على قارة أو بضعة بلدان ، مهما كانت أهميتها .

وهذا هو السبب في أننا نقدر كثيرا الجهود التي تبذل من أجل تعميق جميع جوانب الاتفاقية المقبلة ، حتى أن لم يتيسر لنا دائما أن نفهم تماما ضرورة انزلاقنا ، في هذه المرحلة ، في متاهة من المناقشات المستفيضة بشأن جوانب تقنية أو صياغية من حيث الجوهر ، وكذلك في منازعات فكرية يمكن أن تصرفنا عن الجوهر . وفيما يتعلق بالجوانب التقنية على وجه الخصوص ، فنحن أيضا على قناعة بأنه من المفيد أن نعهد بها إلى آلية محددة من النوعية التي اقترحها الوفد الاسترالي باسم المجموعة الغربية يتلخص سبب وجودها في الاسراع بخطى التفاوض بالذات . وكذلك نحن في موقف يسمح لنا بأن نؤكد اتفاقنا الكامل على أن نحيل مشاكل معينة إلى اللجنة التحضيرية أو أن ندخلها في مرحلة لاحقة على انجاز الاتفاقية ، في إطار السلطات التقديرية التي ستحصل عليها المنظمة المزمع انشاؤها .

ولا يجب بالطبع الاستهانة بتعقيد المشاكل الموضوعية التي ما زالت تنتظر حلا ، وهي جميعا حاضرة في اذهاننا . ورغم ذلك . فنحن نعتقد أنه من الممكن الدخول في الموضوع مباشرة ، في رؤية اجمالية تتجاوز التفاصيل المبالغ فيها ، دون التسذرع بعدم كفاية درجة النضج أو بضرورة ايجاد حل مسبق لجوانب تقنية أخرى مرتبطة بالموضوع . وبالتالي ، فقد شعرنا بالتقدير لمبادرة رئيس اللجنة ، السفير هيلتينيو ، الرامية إلى تشجيع بروز تفكير مواز وأكثر عمومية يؤدي إلى تخليصنا من عقابيل الروتين ومن سيطرة الجمود على ادوارنا بطرح كل ما لدينا على المكشوف .

وأخيرا ، أود أن أعرب عن تقدير ايطاليا للجهود التي قام بها الوفدان الأمريكي والسوفياتي . ونحن نشق فيهما ونتطلع إلى نواحي تقدم أخرى ، يمكن أن تساهم في انجاز عملنا أيضا . ويشعر الوفد الايطالي بالتشجيع للسرعة التي تدور بها المفاوضات الثنائية في مجال المواد الكيميائية ولطابعها الملهم . وهي متماز بوجود "حد زمني" سياسي ، وبتنظيم هيكلي مختلف للجلسات يشابه ذلك المعمول به فيينا . ونحن نتساءل إذا لم نكن نستطيع أن نحاول فعل الشيء نفسه نحن الآخرون ، بالبدء في المفاوضات الكيميائية . ويمكن لنا ، إذا عقدنا جلسات أقصر تحسين أدائنا في وجه متطلبات هذه المفاوضات البالغة التعقيد . واكتفي بأن أضيف أن بلدي على استعداد للتفكير في اقرار توزيع الأعمال على أربع دورات سنوية ، وذلك في أقرب وقت ممكن .

وفي ختام كلمتي ، أود ان أضع نفسي ، كما فعلت في بداية كلامي ، في إطار تقليد المجاملة الذي يتبعه هذا المنبر والذي نستطيعه جميعا للغاية ، فأشكر جميع الزملاء الذين وجهوا تمنياتهم الطيبة لي بصفتي وافدا جديدا . ومن جانبي ، أوجه لهم بالتقدير والود تمنياتي بالمفاء والنجاح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . والآن ، أعطي الكلمة لممثل المغرب ، السفير بنهيما .

السيد بنهيما (المغرب): في اللحظة التي تشارف فيها رئاستكم نهايتها ، يطيب لي بوجه خاص ان أعرب لابن نيجيريا الجليل المتمثل في شخصكم عن تهاني وفدي للوقار والعزم اللذين ادرتم بهما أعمالنا . وبطبيعة الحال ، لا يسعني ان أقاوم ما أشعر به من رغبة في الاعراب لسلفكم السفير واغينميكرز عن تقدير الجميع للمفاتيح التي تحلى بها أثناء فترة رئاسته . وقد غادرنا زملاء عديدون ، استدعوا إلى وظائف أخرى وأعرب لهم عن تمنياتي بالنجاح في مهامهم الجديدة وأعرب لمن خلفوهم ، عن ترحيبي الحار بهم .

منذ عدة أشهر ونحن نشهد فورة كبيرة في الاحداث على الساحة الدولية وظهور تحولات عميقة مسرحها القارة الأوروبية . وسواء بعث ذلك على الأمل أو عدم اليقين ، فهي نتيجة انفراج بدأ منذ بضع سنوات ونشر آثاره تدريجيا .

ونزع السلاح أحد القطاعات التي استفادت من هذه البيئة الدولية الجديدة التي يجدر استغلالها في سعيينا المشترك لاحراز تقدم جديد في المفاوضات وإذا كان من البديهي ان القوتين العظميين تتحملان مسؤوليات خاصة ، فيبقى ان نزع السلاح يمثل قضية الإنسانية جمعاء وبذا لا يمكن للمؤتمر ، الذي ينبع من المجتمع الدولي ، ان يخرج عن أهدافه أو يتخلى عن ولايته كجهاز تفاوض متعدد الاطراف ، وان كان من مهامه أيضا ان يشجع المبادرات المتخذة في محافل أخرى وان يحفز غيرها ، خاصة في القطاعات التي لم تسجل تطورات ايجابية .

إن عزم المؤتمر على الالتزام بصياغة اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية يدل على ان هذا الهدف في متناولنا . فمن المطمئن ان نلاحظ نواحي التقدم الكبيرة التي تم احرازها في العام الماضي بشأن مسائل جوهرية معينة في الاتفاقية المقبلة . وفي هذا الصدد ، أود أن أرحب بالعمل الممتاز الذي حققته اللجنة المخصصة تحت الرئاسة القديرة الدينامية للسفير موريل . وأعرب عن أمني بأن

تحقق اللجنة تحت الادارة الحاذقة للسفير هيلتينيموس ، تقدما كبيرا يفتح الطريق أمام منجزات جديدة . كذلك يعد كل من توافق الآراء الذي تم الوصول إليه في مؤتمر باريس ، وعلان كانبيرا والقرار ١١٥/٤٤ الذي اتخذته الجمعية العامة بمثابة دعوات لتنشيط الاعمال المنجزة في المؤتمر .

ويحدونا الامل ، ان يؤدي تكثيف التفاوض الذي نشهده حاليا ، خاصة في ضوء التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية الامريكية السوفياتية ، إلى السماح بتخفيض ملموس لنواحي الخلاف والاقترب بالتالي من موعد إبرام الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، يشاطر وفدي وجهة النظر القائلة بأن حجر الزاوية في الاتفاقية المزمعة يجب ان يكون نظام تحقق مناسب لاحترام الالتزامات الناجمة عن المعاهدة . إن وجود نظام تحقق صارم هو الامر الوحيد الذي يمكن ان يولد الثقة بين الدول الاطراف . ويبدو ان كثرة الاجراءات قيد الدراسة حاليا هي من العوامل الايجابية ، لأنها تبين اقترابنا من التوصل إلى تحقق فعال ، طالما كانت تعبيراً اجماعياً . ولهذا الغرض ، يبدو لنا من الضروري ان نزود الآلية المكلفة بالتفتيش بالوسائل الكافية ، بغية ان تتمكن من اداء مهمتها على النحو المناسب . وينبغي لهذا الجهاز ان يمتلك السلطة اللازمة التي تسمح له بالحكم على مدى احترام قواعد الاتفاقية وتقارير التفتيش التي سترفع إليه . وينبغي أن يسود مناخ من الثقة وانتعاون في ادارة وتحقيق هذه العملية . كما ينبغي للفريق المكلف بالتفتيش ان يستفيد من تفهم ومساعدة السلطات الوطنية في كل بلد يزوره .

كذلك يعتبر نطاق الاتفاقية المقبلة مسألة كبيرة الاهمية . فهو يسمح بقياس حجم التزاماتنا واعطائها المحتوى المناسب ، وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وخاصة الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ .

وتنحصر مهمتنا في البدء في ازالة صناعة وتخزين الاسلحة الكيميائية وكذلك تدميرها ، حيث من المفهوم ان الغاية الاساسية هي الحظر المطلق لاستخدام هذه الاسلحة .

وفيما يتعلق بهذا الجانب الاخير المتمثل بنطاق الاتفاقية ، يأسف وفدي ، مثله في ذلك مثل كل مجموعة ال ٢١ ، لعدم وجود توافق في الآراء بشأن ادراج مسألة حظر استخدام الاسلحة الكيميائية ضمن اختصاصات اللجنة المختصة ونظرا لأن هذه العناصر هي علة وجود الاتفاقية ، فمن البديهي ان يصاغ النظام القانوني للاتفاقية بحيث لا تتعرض هذه الاسس لأي استثناء . ولا بد لنا من تهيئة آليات مرنة يمكنها ان تسهل حسن التفاهم بين الاطراف بشأن مضمون نص الاتفاقية بالكامل . ولكن لا ينبغي لهذا بأي حال ان يكون طريقا يؤدي إلى هشاشة الالتزامات التعاقدية لجميع الاطراف . كما انه من الضروري

التوصل إلى اتفاقات اجماعية بغية مواجهة أي موقف لا يتماشى مع الاحكام الاساسية للمعاهدة .

وان تنفيذ رغبة المجتمع الدولي في التوصل إلى إبرام معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية مسألة ارادة سياسية في المقام الأول ولا غنى عن هذه الارادة لضمان الاتفاق بين الجميع ، خاصة من أجل تحقيق العالمية للاتفاقية . وتلك سمة من السمات الاساسية لهذا الصك ، يخشى أن تكون جهودنا لولاها غير كاملة . وينبغي لنفس الارادة السياسية ان تحكم جهد البحث عن توافق الآراء بشأن تشكيل الأجهزة التي ستكلف بالسهر على تطبيق المعاهدة ، خاصة المجلس التنفيذي . ويجب متابعة عملية وضع عدد معين من المعايير لتعيين أعضاء هذا المجلس في المستقبل بنفس الروح التي سادت في العام الماضي من أجل تقريب المواقف المختلفة الموجودة . وينبغي للأجهزة الرئيسية للمنظمة المزمع انشاؤها لحظر الأسلحة الكيميائية ان تزود بالسلطة اللازمة للقيام بمهمتها على أفضل وجه . وبما انها نابعة من الارادة الدولية ، فينبغي لهذه الأجهزة ان تراعي تطلعات جميع الاطراف ، بطريقة متوازنة وغير تمييزية . ويعتبر هذا الامر شرطاً ضرورياً لضمان التعاون التكنولوجي بين الدول الاطراف وتوصل الجميع دون عائق إلى التطبيقات المدنية البحتة للصناعة الكيميائية .

وإذا كان إبرام اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية يشكل هدفاً أولوياً لمؤتمرنا ، فإن هنالك مواضيع أخرى مماثلة من حيث الأولوية والأهمية لمحفلنا ، واعني بذلك نزع السلاح النووي الذي بدوره يبقى كل انجاز آخر عابراً بل ومشكوكاً في قيمته . ونكرر الرأي القائل بأنه من الحيوي لمؤتمرنا ان يبحث أخيراً المسائل النووية من أجل تبرير وجوده ، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتهديد النووي الذي يهدد بقاء الإنسانية .

إن سباق التسلح النووي المحموم الذي تميز به العقدان الاخيران قد وصل إلى أبعاد لا علاقة لها على الإطلاق بالاحتياجات المفترضة للأمن أو للردع . وتشير كل الدلائل إلى ان الوقت قد حان للدخول في مفاوضات داخل المؤتمر من أجل انهاء هذا التنافس . ولحسن الحظ ، فإن الحوار بين القوتين العظميين بهذا الشأن قد فتح آفاقاً جديدة . ورغم ذلك ، لا يسع مؤتمرنا ان يبقى بمعزل عن هذه العملية .

وستبقى النتائج المنتظرة لاتفاق محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") المقبل ، بالرغم من اتساع مداها ، محدودة . وسيبقى ، بعد إبرام الاتفاق من هذا القبيل ، ما لا يقل عن ٣٠ ٠٠٠ رأس نووية مرصودة لدى القوتين العظميين . والنتيجة هي استمرار شدة التخوف من حدوث محرقة نووية أو على مستقبل الانفراج في العلاقات

الدولية . وهذا هو السبب في أننا لن نتوقف عن ترديد أن كل عملية لنزع السلاح النووي ، مهما كان مداها ، ستبقى غير كاملة طالما أنها لن تستند إلى حظر للتجارب النووية . وفي هذا الصدد ، يجب علينا أن نلاحظ أن مؤتمرنا يكرس منذ أكثر من خمس سنوات جهودا مشابرة للاتفاق على اختصاصات اللجنة المخصصة للحظر الكامل للتجارب النووية . وفي هذا السياق ، لا يسمنا سوى الاغتياب بالعمل الذي يضطلع به الوفد الياباني في هذا الاتجاه . ونحن ممتنون جدا للسفير دونواكي لتفضله بمواصلة المشاورات التي أجراها سلفه ، السفير يامادا ، من أجل البحث عن توافق في الآراء بشأن ولاية اللجنة المذكورة . ومن ثم فإنني أود أن أؤكد له تأييدنا وتعاوننا كاملين . ويرى وفدي أن صياغة هذه الاختصاصات قليلة الأهمية طالما كمنت الغاية الأولى للجنة في إبرام معاهدة تقوم على قواعد قانونية ملزمة دوليا وترمي إلى حظر كامل للتجارب النووية . ومن المؤكد أن إعادة إنشاء هذه اللجنة في الأسابيع القادمة سيسهم في نجاح المؤتمر الرابع للأطراف المكلف باستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، المزمع عقده في الصيف القادم .

ولا يزال قصر استخدام الغشاء على الأغراض السلمية إحدى الأماني الغالية للمجتمع الدولي ويتحمل مؤتمرنا ، بوصفه محفلا للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح ، مهمة صياغة قواعد قانونية تؤدي إلى الحفاظ على هذا التراث المشترك للإنسانية في مواجهة سباق التسلح . على أنه يتعين علينا أن نلاحظ أن اللجنة المخصصة التي أنشئت منذ ستة أعوام لهذا الغرض لم تستجب حتى الآن للآمال التي علقت عليها . والواقع أن الخطوات الاجرائية التي اتخذها المؤتمر عندما أنشأ لجنة مخصصة ، في ١٩٨٥ ، بشأن هذا البند ، لم تتمكن من بلوغ هدفها الأسمى ، أي صياغة اتفاق دولي يرمي إلى منع سباق التسلح في الغشاء ، وفقا للفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومن المفيد أن نذكر بأن هذه الوثيقة ، مثلها في ذلك مثل القرارات العديدة ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تدعو إلى اتخاذ إجراءات جديدة والبدء في مفاوضات دولية مناسبة من أجل منع سباق التسلح في الغشاء . وقد أقر التقرير الأخير للجنة المخصصة للغشاء بالحاجة إلى أعمال التدوين وإلى المفاوضات أن لم يكن بضرورتها . وأكد هذا التقرير ، صراحة في استنتاجاته على أن النظام القانوني الذي ينطبق على الغشاء لا يضمن في حد ذاته منع سباق التسلح في هذا الوسط ، ومن هنا تجر أهمية تعزيزه وتقويته وزيادة فعاليته .

وإذا كانت هذه الملاحظات قد لقيت إجماعا في تقرير اللجنة ، فقد كان من المفروض أن تلقى الإجراءات التصحيحية التي يستدعي الأمر اتخاذها إجماعا هي الأخرى ، وخصوصا من خلال تعزيز ولاية اللجنة المذكورة كي تتمكن من التفاوض بشأن التدابير

المؤدية إلى مواجهة نواحي القصور التي لوحظت في النظام القانوني للفضاء . وهذا هو السبب في ان وفدي يرحب باعادة انشاء اللجنة بقدر ما يشعر بالاسف ، مثل كل مجموعة البلدان غير المنحازة والمحايدة ، لعدم التوصل إلى توافق آراء لتحويل هذه اللجنة ولاية التفاوض وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٢/٤٤ .

على ان التعبير عن هذا الاسف لا يمنعنا من ان نعرب عن أمنيتنا بأن تتمكن اللجنة المختصة ، تحت رئاسة السفير شانون في كندا ، الذي نقدم له تهانينا وتمنياتنا بالنجاح ، من ان تنفذ أخيرا ولايتها بدراسة المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء والتعرف عليها . وأملنا كبير في ان نرى مثل هذه العملية وقد تحققت كي تدخل اللجنة المختصة في عملية التفاوض بمجرد ان تبدأ الدورة القادمة .

وفي مقابل ما يجري في هذا المحفل المزدوج ، تجرى مفاوضات متواصلة بشأن نزع السلاح الإقليمي على الصعيد الثنائي وظهرت إلى حيز الوجود بالفعل اتفاقات مثل معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ؛ وهناك اتفاقات أخرى يجري إبرامها ، سواء بين القوتين العظميين أو بين الحلفين العسكريين . ولكن يبدو ان عدوى هذه المفاوضات الدينامية لم تمتد إلى مؤتمرنا ، باستثناء أعماله في مجال الأسلحة الكيميائية . وأمام هذا الجمود ، ومن أجل ان نتفادى تطلب مؤتمرنا ، يود وفدي ان يضم صوته إلى الصوت الداعي إلى التفكير الجماعي من جانب وفود عديدة ، منها وفود الولايات المتحدة ، وبيرو والبرازيل وفنزويلا . وفي تقديرنا ان الوقت قد حان لكي نعكف بجدية على مسألة فعالية المؤتمر . وقد قامت مجموعة الحكماء القديمة بعمل يستحق الثناء ومن المناسب ادراجه من جديد في جدول الاعمال . ومن المؤكد ان الاقتراحات التي قدمها الحكماء السبعة لا ترضي كل الوفود . ورغم ذلك ، إذا أعدنا دراستها في منظورها الحقيقي ، وأقصد بهذا تحريك المفاوضات التي تستهدفها اقتراحاتهم فإن هذه الاقتراحات سوف تيسر مهمتنا إلى درجة كبيرة .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثلة اشيوبيا ، السفيرة كونجيت سينوجيورجي مقدماً إليها أحر التهاني ، ويشاركني في ذلك بالتاكيد أعضاء المؤتمر ، بمناسبة ترقيتها إلى منصب السفير وهو منصب استحقته بجدارة .

السيدة سينوجيورجي (اشيوبيا) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، أشكركم على كلمتكم الرقيقة .

وبما أننا مشرفون على نهاية الشهر وأنني في عداد المتكلمين ، يسعدني بوجه خاص أن أهنئكم لا على توليكم منصب الرئاسة فحسب بل على ما أثبتتموه من مهارة وكفاءة خلال ادارتكم لآعمالنا أيضاً . ويسعدنا أن نشير بصفة خاصة إلى أن المبادرة التي اتخذتموها قد أدت بفضل الجهد الذي بذلتموه ومواهبكم الدبلوماسية إلى مشاورات مثمرة بغية عقد جلسات عامة شبه رسمية بشأن البندين ٢ و٣ من جدول أعمالنا اللذين يمثلان دون أدنى شك باعثاً أساسياً من بواعث القلق لنا جميعاً . ونظن أن ذلك يشكل خطوة أولى في الإتجاه السليم ونأمل أن يفضي الأمر إلى مفاوضات متعددة الأطراف ناجعة فيما يتعلق بالمسائل قيد النظر . ويجدر بنا أيضاً أن نعبر عن اغتباطنا لإعادة تشكيل اللجنة المختصة للبند ٥ المتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأود علاوة على ذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلادي لسلفكم السفير هاندريك واغنماكرز ، سفير هولندا ، الذي أدار بنجاح أعمال المؤتمر طوال شهر شباط/فبراير . وأود أيضاً أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد سفراء الأرجنتين ، وكندا ، والصين وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وكينيا واليابان والمكسيك وفنزويلا . ويسرني أن أؤكد لهم بأن وفد بلادي سيتعاون معهم دون أي تحفظ بغية التوصل بجهودنا المشتركة إلى نتيجة حسنة .

لقد شهد العقد الذي انتهى منذ مدة قصيرة قلق المجتمع الدولي بشأن تصاعد سباق التسلح كما شهد بذل جهود كبيرة بغية التوصل إلى تدابير ملموسة لنزع السلاح . والجدير بالذكر أنه قد عقدت بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩ دورتان استثنائيتان من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة لنزع السلاح ، علاوة على المؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وعقد كذلك في نهاية الثمانينات اجتماعان هامين بشأن الأسلحة الكيميائية وهما مؤتمر باريس للدول الأعضاء في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول الأخرى المهمة بالأمر ، ومؤتمر كانبيرا للحكومات والهيئات الصناعية ، المناهض للأسلحة الكيميائية .

وقد شهد أيضاً القسم الأخير من العقد تحسناً ملحوظاً في العلاقات بين الشرق والغرب . كما شهد المجتمع الدولي باغتنباط انقشاع الغيوم الكثيفة التي كانت تحجب النور منذ مدة طويلة عن الساحة الدولية . وينبغي أن أقول إن هذا الانفراج الذي طرأ على التوتر الدولي قد سمح بحدوث تغييرات ايجابية تشجع دون شك إجراء مناقشات جديدة في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف وتُفسح المجال للتنبؤ بمستقبل مبشر بالخير ، أكثر من أي وقت مضى .

ومن المشجع حقاً أن تكون بعض البلدان قد اعتمدت ، خلال هذه السنوات الأخيرة ، تدابير على الصعيدين الشنائي أو المتعدد الأطراف في ميادين كالحد من القوات المسلحة التقليدية وإعادة هيكلة القوات المسلحة وتعزيز الثقة والأمن . ومن

المشجع بوجه خاص أن يلاحظ أن القوتين العظميين ، بعد عقد اتفاقية الأسلحة النووية المتوسطة المدى عام ١٩٨٧ ، تمضيان الآن قدماً في مناقشتهما بمصدد تخفيض كمية الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة وبمصدد حظر الأسلحة الكيميائية .

وفي الوقت الذي نرحب فيه كل الترحيب بهذا التطور الذي يشكل مصدراً مشجعاً للأمل ، يساورنا قلق كبير لأنه لا يزال أمامنا بالفعل تحقيق الكثير في الانجازات . ودون الاستهانة بالتعقيدات الهائلة لعملية تحقيق نزع السلاح النووي ، نرى أنه ينبغي ألا نكتفي بالتعجيل بالتدابير الشنائية التي تم اتخاذها في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، بل علينا أن ندعم ذلك بجهود ملائمة متعددة الأطراف إن كنا عازمين على تحرير العالم من مخاوفه الناجمة عن سباق التسلح المتصاعد أبداً ، ومن هيمنة خطر انعدام الأمن الدولي . وفي هذا الصدد ، يأسف وفد بلادي لأن البنود الثلاثة الأولى من جدول أعمال المؤتمر ، المتعلقة بالمسائل النووية ، لم تحظ بالإهتمام الذي تستحقه . فكما أشرنا مرات عديدة ، يعتبر سباق التسلح النووي وخطر الحرب النووية مشكلتين لا تثيران قلق الدول الحائزة على الأسلحة النووية فحسب ، بل قلق البشرية جمعاء . ومن غير المقبول بالفعل أن تكون جميع البلدان ، سواء كان لديها ترسانات نووية أم لا ، مرغمة على العيش في ظل خطر هذه الأسلحة المقيتة . وعلى ذلك ، من الأمور الملحة أن يولي المؤتمر بصفته الهيئة الوحيدة المخولة للتفاوض في مجال نزع السلاح ، أولوية الاهتمام إلى مجمل المسائل النووية بحيث تستهل في هذا الميدان عملية المناقشة المتعددة الأطراف البالغة التعقيد والشائكة .

ويرى وفد بلادي أن الوقت قد حان كي نقر جميعاً بأن هذه المسائل تهم جميع البلدان . وعلينا أن نؤكد أن ما من بلد يستطيع القول بأن القلق الذي تشيـره المسائل النووية يقتصر على البلدان الحائزة على مثل تلك الأسلحة . وقد عبر عن هذا الرأي بوضوح في البيان الصادر عن المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الإنحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ . وقد أكد رؤساء الدول والحكومات بمفظة خاصة على أن "نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، لا يمكن أن يتحقق بطبيعته ما لم تلتزم جميع الدول بتنفيذه . وركزوا على أن الأسلحة النووية من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على الحياة على هذه الأرض . وما دامت الحرب النووية تهدد الحق في الحياة نفسه ، فعلى جميع الدول واجب متساوٍ في منع حدوثها . ومن الممكن التعجيل بعملية نزع السلاح الحالية وتوسيع نطاقها وذلك ببذل جهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي بأكمله" .

ولا نغالي إذ نقول إن معظم أعضاء مؤتمر نزع السلاح يشعرون بممرارة متزايدة أمام حقيقة أن الدراسة الصادقة للأعمال التي أنجزها المؤتمر حتى الآن ، تقدم لنا

صورة كئيبة وتبين أنه لم يسجل سوى قدر قليل من التقدم بمدد المسائل الرئيسية الواردة في جدول أعمالنا . وحسبنا أن نتناول البند الأول المتعلق بحظر التجارب النووية لنلاحظ أن التجارب النووية تتواصل على الرغم من الأولوية الكبرى التي أعطيت لهذه المسألة . وعلى الرغم من رغبة المجتمع الدولي الملحة في التوصل دون تأخير إلى اتفاقية تقضي بالحظر التام ، وأن تحديث وانتشار الأسلحة النووية ما فتئ يمثّلان أكبر مصدر من مصادر قلق الإنسانية . وليس بوسعنا طبعاً أن نقر بموااب الحجة المتعارف عليها لتأجيل المناقشات والتي مفادها أننا نفتقر إلى آلية تحقق مناسبة . ومع ذلك ورغمما عن بذل جهود مستمرة واتخاذ تدابير عديدة حتى الآن ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح إلى الآن من أن ينشئ لجنة مخصصة ، ناهيك عن الشروع في مفاوضات أساسية بشأن الحظر الكامل للتجارب .

وفي هذا السياق يشعر وفد بلادي بالإغتياب الشديد بسبب المشاورات التي يقودها حالياً سفير اليابان دونوواكي بشأن إنشاء لجنة مخصصة وفقاً لاقتراح فيفودا ، دون أن يتعارض ذلك بالطبع مع مواقفنا الأساسية . ومن المشجع أن نلاحظ في التقرير المتعلق بالنشاطات الذي قدمه السفير دونوواكي في ٢٧ آذار/مارس ، أن جميع الجماعات قد قبلت العمل موية بغية التوصل إلى توافق آراء استناداً إلى مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/863 . ونشعر بالإغتياب بمفة خاصة لبيان السفير دونوواكي القائل بأن "هذا التقدم يمثّل بالفعل خطوة حاسمة تؤكد عزم المؤتمر على استئناف الأعمال الأساسية للجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال" . ونأمل أن يسمح لنا هذا التيسار الايجابي بأن ننشئ قبل إنتهاء دورة الربيع لجنة مخصصة للحظر الكامل للتجارب النووية . وفي رأينا أن الوضع الدولي الحالي يشجع خطوة كهذه وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة المواتية لتناول هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن .

ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر الرابع لدراسة اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في جنيف في آب/أغسطس المقبل . وكما سبق لي القول ، على الرغم من إحراز تقدم على الصعيد الشئائي ، لا نزال بعيدين عن التطبيق الكامل للأحكام الرئيسية لهذا المك البالغ الأهمية ، لا سيما فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ، ونزع السلاح النووي ، والضمانات ، وإنشاء مناطق يحظر فيها وجود الأسلحة النووية ، ومنح تأكيدات في ميدان الأمن . وفي هذه المرحلة ، يكتفي وفد بلادي بالإعراب عن قلقه الخاص إزاء عدم إحراز تقدم في الميادين الأتفة الذكر ، وسيعلمن موقفه في المؤتمر المعني بالنظر في الاتفاقية .

وفيما يتعلق بأعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية فإننا نرحب بالتقدم الهام الذي أحرز في العام المنصرم في ظل الرئاسة المستنيرة لسفير فرنسا السيد

بيير موريل الذي ساهم كثيراً بإدارته الدينامية وكفاءته في وضع أسس متينة للإتفاقية ونحن على يقين كذلك بأن اللجنة المخمسة ستسجل هذا العام أيضاً نجاحاً جديداً في ظل رئاسة السيد هيلتنيوس ، سفير السويد ، المتسممة بالكفاءة والحيوية .

ويغتبط وفد اثيوبيا لتحسين ولاية اللجنة المخمسة للأسلحة تحسناً كبيراً هذا العام بفعل ما تم التوصل إليه من اتفاق إدراج الصياغة النهائية للاتفاقية . ويوضح ذلك جلياً أننا قد وصلنا إلى مرحلة تتيح لنا التوصل إلى اتفاقية عالمية فعالة يمكننا التحقق من تنفيذها ، ويتبقى لدينا دون شك إيجاد الحلول لبعض المسائل المعلقة . إلا أنه انطلاقاً من العمل الذي تم انجازه إلى الآن ، نرى أنه إذا حددنا لأنفسنا جدولاً زمنياً لاستطعنا أن نواجه التحدي المتمثل في حل المسائل المتبقية وفي إبرام الاتفاقية في موعد مبكر . ونشارك أيضاً في التفاؤل السائد بوجه عام إذ أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي الآن قريبة المنال .

وكما صرح السفير فون متولبناجيل في البيان الذي ألقاه في ٨ آذار/مارس الماضي في مؤتمر نزع السلاح ، "ليس هناك ما يمنعنا من أن نضع نصب أعيننا أهدافاً طموحة بنفس القدر لإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وإلا يخشى أن نكون آخر من يتغير في عالم هو في طور التغير ، أو نعجز عن التكيف في الوقت المناسب" . وإننا نشارك في هذا الرأي ، ونرى أن المسائل التي لا تزال معلقة هي مسائل سياسية أكثر من كونها تقنية . وعلى ذلك فإن إبرام الاتفاقية يقتضي قبل كل شيء الآن ، إرادة سياسية حازمة ، نأمل أن يعبر عنها بوضوح على النحو الواجب .

وقد أكد المتكلمون بشدة على ضرورة تكييف مؤتمر نزع السلاح مع الجو الإيجابي السائد في العلاقات الدولية حالياً . وفي هذا الصدد يود وفد بلادي أن يعرب عن احترامه لسفير البرازيل السيد أزامبوجا الذي لفت أنظارنا منذ بدء هذه الدورة إلى حقيقة أنه من المهم والمناسب أن نستعرض أعمالنا في ضوء حقائق الساعة . ومن الملائم أن نلفت النظر إلى أن السفير أزامبوجا تناول عدداً من المسائل الأساسية في هذا الصدد . وفي رأبي أن إيجاد الحلول الملائمة لهذه المسائل في الوقت المناسب سيسهم في زيادة فعالية عمل المؤتمر . والواقع هو ، حسب قول السفير أزامبوجا ، "أن الوقت قد حان لإعادة النظر في أهدافنا بعمق فحسب بل في وسائل تحقيقها أيضاً" . وفي هذا السياق يؤيد وفد بلادي الاقتراح الهادف إلى تنشيط فريق السبعة للشروع في العمل من جديد ونأمل أن تتخذ التدابير اللازمة كي يتمكن من بدء أعماله حالاً . ولا داعي أن نذكر هنا بأن المجتمع الدولي يتوقع الكثير منا ، ولا محال من أن يُحكم على إنجازاتنا تبعاً لما يتحقق من هذه التوقعات . ومن الجلي أن استعراضاً بسيطاً لنشاطنا يوضح أنه ليس لدينا ما نفتخر به سوى ما يتعلق بالمفاوضات بشأن الأسلحة

الكيميائية التي شارفت على نهايتها . ومما يؤسف له ، أنه حتى التقدم الذي نلاحظه في هذا الميدان لا يزال بعيداً عن الدرجة المرجوة وذلك بسبب الإفتقار إلى الإرادة السياسية الطيبة . وإذا أخذنا بعين الاعتبار الجو الدولي المواتي حالياً والذي يعتبر في رأي الوفد الإثيوبي ، فريداً في التاريخ المعاصر فإننا سنحاكم بقموة إذا ما تركنا هذه اللحظة المناسبة تغلت دون أن نواجه التحدي الذي تواجهه الإنسانية والمتمثل بالسعي نحو تحرير العالم من خطر أسلحة التدمير الشامل لا سيما خطر الغناء النووي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثلة إثيوبيا على بيانها وعلى الكلمات التي وجهتها إلى الرئاسة . وأعطى الكلمة الآن لـ ممثلي الأرجنتين السفير كارثيا موريتان .

السيد كارثيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): سيدي الرئيس ، نمثل كلانا بلدين تربطهما نشاطات وأهداف مشتركة . ويكفي أن نتذكر ، بالفعل ، الجهود التي بذلت معاً بغية تطبيق الإعلان الذي يجعل من جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلام وتعاون . وستعقد البلدان المتاخمة لجنوب الاطلسي ، قريباً جداً ، مؤتمرها الثاني في مدينة لاغوس ويسرنا في هذه المرة أن نرحب بناميبييا ضمن المجموعة غير الرسمية للبلدان المتاخمة لجنوب الاطلسي . وإذ تشرف رؤاستكم على الانتهاء ، أرى أن الجميع يشعرون حيالكم بعظيم الامتنان لما بذلتموه من جهود لإعطاء مسار صحيح لأعمالنا الأساسية . وأنتم بذلك إنما تتبعون التقليد الدبلوماسي الذي اتبعه رجل عظيم في نيجيريا ، وهو السفير أدينبجي ، الذي له فضل لا يوصف على قضية نزع السلاح . وأود أن أتطرق في هذه المناسبة إلى إحدى المسائل التي تشغل حيزاً تزداد أهميته في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح يوماً بعد يوم ، وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومنذ بضعة أسابيع وبمناسبة عودتي إلى المؤتمر نقلت إلى الوفود الموجودة هنا رسالة من الرئيس منعم أشير فيها مراحةً إلى مسألة الفضاء الخارجي . وقد قممت بذلك لعدة أسباب ، أقترح أن أتناول هنا بعض جوانبها . لقد سبق أن تكلمنا كثيراً عن أهمية الفضاء الخارجي التي لا شك فيها بالنسبة للمجتمع الدولي . ولذلك لسن اتوسع أكثر فيما يخص النشاطات العديدة والمختلفة الأوجه بما في ذلك النشاطات ذات الطابع العسكري التي تجري في الفضاء الخارجي . ومع هذا فإنني أعتقد أنه من الضروري التذكير بأن مفهوم الفضاء ، في نهاية هذا القرن ، يختلف من وجهة النظر الدولية عما كان عليه في الستينات والسبعينات التي شهدت أعظم الإنجازات في ميدان السباق التكنولوجي ، كما شهدت بموازاتها صياغة مجموعة من المبادئ الغرض منها

مراقبة الإستخدام السلمي للفضاء الخارجي . تقوم اليوم بلدان مختلفة ، إلى جانب البلدان التي تعتبر منذ سنوات قوى فضائية ، بالتزود بالتقنيات الضرورية للوصول إلى الفضاء ، إما مباشرة ، أو بوضع توابع في المدار ، فضلاً عن استخدام وتسويق المعلومات المستمدة من الفضاء على نطاق عالمي تقريباً . وهذه العوامل ، إذا حللناها ضمن منظور المؤتمر ، تضيئ شيئاً من الواقعية والتماسك على جهودنا ، التي لم تعد تملئها فقط مجموعة من المبادئ العامة الهادفة إلى استخدام الفضاء لصالح البشرية جمعاء ، وإنما أصبحت نابعة من وجود عدد من الدول ، متزايد باستمرار ، وجوداً فعلياً ملموساً في الفضاء . ولا شك في أن الآفاق التي يفتحها هذا الوضع مليئة بالاحتمالات الايجابية ولكنها تشير في الآن ذاته أسئلة لا يمكن أن تفوتنا خطورتها ، ولا سيما من وجهة النظر الاستراتيجية ومن ناحية الأمن الدولي . ويتجلى من تحليل المسألة ، حتى لو كان التحليل سطحيّاً ، أن هناك روحاً تتسم بالاقتنارية والتحيز تسود المناقشات المتعلقة بالحد من التسليح في الفضاء الخارجي . ونعني بكلمة اقتنارية أن ثمة معارضة واضحة جداً تقف بوجه وضع قواعد متعددة الأطراف من شأنها جعل استخدام الفضاء الخارجي أكثر أمناً وقابليّة للتنبؤ . والأمر الأشد خطورة ، فيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، هو أننا لا نستطيع حتى الاعتماد على الآفاق المشجعة ظاهريّاً التي تحيط بتدابير نزع السلاح المتعلقة بنظم الأسلحة البرية . وهذا يعني أنه بالإضافة إلى الافتقار إلى توافق آراء بشأن ضرورة تكميل وتحسين النظام القانوني المطبق على الفضاء الخارجي ، هناك أمر واقع وهو أن هذه الاتفاقات على الصعيد الثنائي تبدو وكأنها تشير خلافات شديدة في وجهات النظر ، تعذر تذليلها إلى الآن . وتعد معاهدة الحد من الأسلحة المضادة للصواريخ مثلاً واضحاً على هذا الوضع الذي لا يحتاج إلى المزيد من التفصيل اللهم إلا كي نوضح أن هذا الصك الثنائي الهام يركز على قواعد هشة للغاية .

وفي هذه الأثناء تستمر الدولتان العظميان في تنفيذ برامجهما للدفاع الاستراتيجي التي لا نعرف الكثير عنها ، ومن دواعي السخرية أن يعلن عن وجود تهديدات متوقعة من قبل البلدان النامية ، كتبرير لوجود بعض هذه البرامج . ودون أن تكون لدي رغبة في الخوض في جدال بشأن صحة هذه التأكيدات ، أقول أنه لمن المؤسف حقاً ألا نستغل هذا الوقت الذي يبدو فيه الوضع الدولي موافقاً بوجه خاص ، لتحقيق تقدم فعلي في ميدان منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي . ويرى وفد الأرجنتين أن تناول هذه المسألة يقتضي حواراً مفتوحاً ومتوازناً ، وهو حوار مفيد للغاية إذ أن هناك ، إلى جانب الإعلان عن التحفظات وإصدار الأحكام بصدد التهديدات المحتملة فيما يتعلق بالأمن الدولي ، عوامل أكثر أهمية ذات عواقب سلبية ومباشرة أكثر ، تتخذ شكل وضع قيود على التعاون الدولي في ميدان التكنولوجيا الفضائية . وهذا الطريق المتبع قبل بضع سنوات في مجال التكنولوجيا الذرية ، ليس بالطريق السليم ويبدو اليوم بمראה

مخالفاً لجو الإطمئنان والموثوقية المتبادلة الذي أضى هو السائد في العلاقات الدولية . وأما فيما يتعلق بنشاطات اللجنة المختصة ، فإنني أعتقد أننا متفقون جميعاً على الاعتراف بفائدة العمل الذي أنجزته حتى الآن هذه الهيئة الفرعية للمؤتمر . بيد أن هذه المهمة مهما تكن مفيدة تبدو محدودة النطاق للغاية إذا ما حللنا بالتفصيل أهمية وطبيعة محتواها .

لقد تناولنا حتى الآن ، بروح بناءة ، الجوانب العامة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وهذه المناقشة سمحت لنا جميعاً بأن نكون فكرة صائبة تماماً عن الأولويات التي تستند إليها الدول لدى تحليلها للمسألة الفضائية ولجوانبها المتعلقة بالأمن الدولي . لقد حللنا النظام القانوني المتعلق بالفضاء الخارجي واستنتجنا أنه لا يستطيع بمفرده أن يمنع احتمال امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . وأخيراً طرح أماننا عدد كبير من الاقتراحات بخصوص اتخاذ تدابير محددة يمكن أن تكون موضوع مفاوضات متعددة الأطراف . ويرى وفد الأرجنتين أن السبيل ممدد كي تمضي اللجنة قدماً في أعمالها .

وقد أتاح تحليل المسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي المجال لتبادل هام في وجهات النظر بغية تحديد الإطار العام للمناقشة لدى تناول مسائل عديدة كالعلاقات بين المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية في هذا الميدان ، وأهمية وشرعية الاستخدامات العسكرية للفضاء ، آثار الاستخدامات السلمية وخصائص البرامج الفضائية الجارية . ومع مراعاة المناقشات التي دارت بشأن برامج العمل التقليدي للجنة ودون إعاقة متابعة هذا التحليل الجماعي ، يرى وفد الأرجنتين أن الوقت قد حان كي نعترف بقمور هذه الطريقة . وقد يكون هناك جدوى ، دون شك ، من إشارة مناقشة عامة بصدد موضوع واسع إلى هذا الحد ، في غياب إطار هيكلي متطور يدير ويوجه المناقشات الجارية ، إلا أننا لم نعد بحاجة إلى ذلك . فتقدم تكنولوجيا الفضاء يضفي على هذا الموضوع ديناميكية فريدة ، بحيث أن المناقشة العامة ، إذا لم تجر في إطار نص قابل للتعديل ، تميل لا محالة إلى أن تصبح عديمة الجدوى وإلى أن تقتصر على تبادل للآراء أضح لجهاز يقوم بالمداولة منه لجهاز يتسم بخصائص مؤتمر نزع سلاح .

وفيما يتعلق بالموضوع الآخر للبرنامج المؤقت - دراسة الاتفاقات النافذة المطبقة على الفضاء الخارجي - ينطلق وفد الأرجنتين من المبدأ الذي اعتمدته اللجنة المختصة ومفاده أن النظام القائم ، بصرف النظر عن قيمته الجوهرية ، لا يمكنه وحده ضمان منع سباق عسكري في الفضاء . ونعتقد أنه ينبغي في هذا المجال أيضاً أن يعكس النقاش تغيراً نوعياً وأن يتجاوز إعادة تأكيد مواقف معروفة جيداً من الجميع ،

وإلا ، فإنه ، بدلا من أن يسهم في البحث عن مجال للاتفاق ، سيعمق الخلافات في التفسير التي ليست غريبة أبدا عن تحليل وعرض أي صك معياري في أي قطاع من قطاعات النشاط البشري يخضع لقواعد قانونية .

ويرى وفد الأرجنتين أن من الخطأ القول بأن النظام القانوني القائم يشكل كلاً متكاملاً وكافياً ، مثلما أن من الخطأ الادعاء ، في هذا المجال ، بأننا نسير في فراغ قضائي تام . وقبل الخوض في جدالات معقدة بشأن مدى نطاق القواعد القائمة لعله يتعين ألا ننسى أن تحليل النظام القانوني ، في سياق مؤتمر نزع السلاح ، يكتسب أهمية خاصة جداً إذ أن هذا المحفل مدعو ، في التحليل الأخير ، إلى أن يقوم بمناقشة اتفاقات بغية تجنب سباق تسلح في الفضاء الخارجي . ويعتبر المؤتمر قبل كل شيء محفلاً مهمته التفاوض على اتفاقات وليس تفسير الاتفاقات الموجودة سابقاً . وهذا يعني أن على كل تحليل للقواعد القائمة أن يتخذ موقفاً عملياً بالدرجة الأولى وأنه ينبغي ألا نغفل أبداً عن أن الغرض من ذلك إنما هو تعيين الشفرات الموجودة وتحديد الميادين التي تقتضي وجود قواعد قانونية إضافية .

أما فيما يتعلق بالاقتراحات الموجودة وبالمبادرات التي قد تتخذ في المستقبل فمن المنطق أن نبني آمالاً كبيراً على هذا الموضوع الذي يشمل أفكار الوفود والافارقة بشأن مختلف الوسائل التي يمكن للدول بواسطتها التماس وإيجاد الصيغ المقبولة التي توفق بين النشاطات الفضائية لكل دولة وبين الهدف المشترك بإقامة نظام مأمون بشأن وسط سبق للإنسان أن أطلق فيه أكثر من ٣ ٥٠٠ جسم . وقد تكشفت أعمال اللجنة مؤخراً بوجه خاص عن تقدم لا نتردد في وصفه بأنه نوعي . فالموضوع الخصب المتعلق بتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي يلاقي النجاح تدريجياً من خلال الاقتراحات المقدمة من العديد من الوفود التابعة لمجموعات مختلفة . ويتبين لنا بوضوح أن هناك إمكانية للتوصل إلى توافق آراء في إطار ملموس حقاً .

وفي رأينا أننا قمنا حتى الآن بتجميع ما يكفي من المعطيات الانتقادية لتقديم عرض شامل للعناصر الواردة في الاقتراحات التي قدمت إلى اللجنة حتى يومنا هذا بغية إقامة إطار من الثقة وقابلية التنبؤ في الفضاء . وستكون المهمة صعبة دون شك إلا أننا نعتقد أن الوقت قد حان كي نباشر بكل عزم في صياغة نظام أمستطيع ، ولو بدا ذلك ممعناً في التبسيط ، أن أطلق عليه اسم اتفاق هلسنكي - استكهولم للفضاء . وبالنظر إلى غرض المفاوضات ومداهها ، يكمن الفرق الكبير والتحدي ، في هذه الحالة ، في أن العملية لن تنحصر في ٢٥ دولة شاركت بنجاح في عملية المفاوضات بين الشرق والغرب ، بل ستشمل جميع الدول الأعضاء في المؤتمر وبقيّة أعضاء المجتمع الدولي الذين سيضمون جهودهم دون شك إلى جهودنا .

ونعتقد أن مبادرات مثل وضع مدونة قواعد سلوك (نظام سير) للغضاء والاقتراحات المتملة بحصانة التتابع الإصطناعية وحمايتها الجزئية والاقتراحات المتعلقة بالمراقبة عن بعد تمثل نواة يمكن أن تتخذ حولها تدابير متماسكة تكفل تعاوناً صريحاً في ميدان الاستخدامات السلمية والشفافية وقابلية التنبؤ فيما يخص الاستخدامات العسكرية . ويبدو أن على كل من يتحدث هذه الأيام في الجلسات العامة أن يشيد بالمناخ الذي تتسم به العلاقات الدولية وبما ينطوي عليه من وعود . وهذه الاشادة تجعل المتفاوضين يشعرون ، لا محالة ، بالرضا لما حققوه من تقدم ملموس ولما يمكن أن يحققوه في المستقبل القريب . وإن وفد الأرجنتين ، إذ ينأى بنفسه عن الإكتفاء بما قد أنجز ، يفضل أن يلفت انتباه الوفود الموجودة هنا إلى جدول أعمال يخصنا جميعاً وما زال مفتوحاً انتظاراً لالتزامه بشكل كامل وهو جدول الأعمال المتعلق بالغضاء الخارجي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة . وقد انتهت الآن قائمة المتكلمين والاحظ أنه لا يوجد أعضاء آخرون يودون إلقاء كلمة .

وكما أعلنت مسبقاً سأعلق الجلسة الآن وسأدعو إلى اجتماع شبه رسمي للمؤتمر لأطلعكم على نتائج المشاورات التي دارت بشأن وضع إطار تنظيمي ملائم كي نتناول أثناء الدورة الحالية البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال . وسنبعث أيضاً الطلب المتعلق باشتراك دولة غير عضو في أعمال المؤتمر .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): استؤنفت الجلسة ٥٤٧ لمؤتمر نزع السلاح .

إثر المناقشات التي دارت في الاجتماع شبه الرسمي الذي عقد للتو فيما يخص وضع إطار تنظيمي لمعالجة البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، أود أن أقرأ النص التالي أمام أعضاء المؤتمر كي يتخذ قرار في هذا الصدد:

"قرر مؤتمر نزع السلاح أن يعقد اجتماعات شبه رسمية خلال دورته لعام ١٩٩٠ ، بشأن موضوع البندين ٢ و٣ من جدول أعماله وهما على التوالي: 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة' وأن يورد مناقشات هذه الاجتماعات شبه الرسمية ، حسب الأصول ، في التقرير السنوي للمؤتمر الذي يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

فإذا لم يكن هناك اعتراض أعتبر أن المؤتمر وافق على النص الذي قرأته الآن .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: أود أن أنتقل الآن إلى موضوع آخر يتعلق بالاجتماعات شبه الرسمية المقبلة . وطبقاً للنظام الداخلي ، يكلف الرئيس ، في إطار المهام الملقاة على عاتقه عادة ، بأن يراعي أن تجرى مناقشات الجلسات العامة أو الاجتماعات شبه الرسمية بطريقة منهجية . ولذلك أود أن أعلمكم بأنني اتخذت مبادرة شخصية بوضع قائمة مواضيع بغية إتاحة المجال لإجراء مناقشة منظمة خلال الاجتماعات شبه الرسمية ، بشأن موضوع البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . وقد وضعت هذه القائمة بمصفا شخصية ولذلك فإن الوفود غير ملزمة بها . وإضافة إلى ذلك يمكن لمن يرغب من الأعضاء بطبيعة الحال أن يطرح أي سؤال يتعلق ببند من بنود جدول الأعمال المعني ، وفقاً لطريقة عمل المؤتمر المعتادة . وسأتلو عليكم الآن هذه القائمة:

أولاً ، فيما يتعلق بالبند ٢ من جدول الأعمال:

تنفيذ الفقرة ٥٠ من الوثيقة النهائية للجلسة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح ، وذلك في ضوء الاتجاهات في العلاقات الدولية
تقييم دينامية سباق التسلح النووي في ضوء التطورات الدولية الأخيرة

سباق التسلح النووي من كافة نواحيه النوعية والامور المتعلقة به
الصكوك الدولية القائمة فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي

العلاقة المتبادلة بين النظر على الصعيد الثنائي والنظر على الصعيد المتعدد الاطراف في قضية وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والاشتراك في مفاوضات وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، والشروط المسبقة لاشتراك جميع الدول الحائزة على الاسلحة النووية في نزع السلاح النووي ، ودور مؤتمر نزع السلاح

مفاهيم الامن المتملة بالاسلحة النووية في ضوء التطورات الأخيرة وفي ضوء النتائج العامة للاتفاقات القائمة والأخرى المنتظرة في ميدان نزع السلاح والحد من الاسلحة

دور الردع النووي في الحفاظ على السلم القائم منذ أربعين عاماً: ضرورة العمل باحتراز وتؤدة في الحد من الاعتماد على الردع النووي المبادئ التي تنظم نزع السلاح النووي

الاقتراحات المتعلقة بما لحل نزع السلاح النووي والتدابير التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن

وقف انتاج المواد القابلة للإنشطار الخاصة بصناعة الأسلحة واتخاذ تدابير ضد إعادة استخدام المواد القابلة للإنشطار المحررة بفعل تدابير نزع السلاح ، لأغراض التسليح التسليح البحري النووي ونزع السلاح البحري النووي تدابير اضافية تهدف إلى تعزيز ومتابعة عملية نزع السلاح النووي الجارية حالياً وهي:

عدم انتشار الموارىخ وناقلات الأسلحة النووية بالإضافة إلى التكنولوجيا ذات الملة تدابير بناء الثقة الخاصة بتشجيع نزع السلاح النووي التحقق فيما يتعلق بأهداف الاتفاقات ونطاق تطبيقها وطبيعتها الاقتراحات القائمة .

ثانياً فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الأعمال: استحالة الفصل بين مشاكل منع نشوب الحرب النووية ومشاكل منع نشوب أي حرب

تدابير تهدف إلى استبعاد استخدام الأسلحة النووية ، لا سيما: الفقرة ٥٨ من الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (مدونة للسلوك السلمي للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها) إبرام اتفاقية دولية يمنع بمقتضاها استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها (نص مرفق بالقرار ٧٦/٤٣ هاء الصادر عن الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨)

حظر استخدام الأسلحة النووية بموجب قواعد قانونية ملزمة تدابير لتعزيز الثقة وتفاذي الازمات: تدابير تهدف إلى تعزيز الثقة وإلى زيادة الشفافية بشأن النشاطات العسكرية بالإضافة إلى اتفاق متعدد الاطراف لتفاذي الحوادث في أعالي البحار تدابير تهدف إلى تفاذي إنطلاق الأسلحة النووية إثر خطأ أو حادث وإلى تجنب تأزم الأوضاع والسيطرة عليها بما في ذلك إنشاء مراكز متعددة الاطراف للإنذار وللتحكم بالازمات في الميدان النووي

تدابير تهدف إلى تيسير التحقق الدولي من احترام اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح معايير وبارامترات الأجهزة الدفاعية العسكرية ؛ والاستراتيجيات والنظريات العسكرية ؛ وتفاذي الهجمات المفاجئة

الاتجاهات الجديدة لتكنولوجيا الأسلحة وتأثيرها على الأمن وعلى جهود
نزع السلاح

وسأعطي الكلمة الآن إلى الأعضاء الراغبين في التحدث في المرحلة الحالية .
أعطي الكلمة لممثل بيرو السفير دو ريغيرو .

السيد دو ريغيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية): أود أن أقي بياناً
بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ بشأن البند ٢ من جدول الأعمال وهو ، "وقف سباق التسلح
النووي ونزع السلاح النووي" . وبما أن هذا البيان ورد باللغة الانكليزية في الاصل
فإنني سأتلوه بهذه اللغة .

يتابع المتحدث بالانكليزية

ان الهمية التي توليها مجموعة الـ ٢١ للبند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق
التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، معروفة جيداً ، وقد عرضت وجهات نظر المجموعة
سابقاً في الوثائق CD/64 ، و CD/116 ، و CD/180 ، و CD/526 و CD/819 . وقدمت مجموعة
الـ ٢١ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، طبقاً لموقفها المعتاد ، مشروع ولاية ضمن الوثيقة
CD/819/Rev.1 . وتظهر الولاية جانبي المسألة الاساسيين وهما: طبيعتها الملحة ،
وضرورة معالجتها في إطار المفاوضات المتعددة الاطراف لمؤتمر نزع السلاح . وتأسف
المجموعة لعدم التمكن إلى الآن من إنشاء لجنة مخصصة بموجب هذا البند رغم العمل
التمهيني الذي تم خلال السنوات السابقة . ونظراً للمناقشات التي دارت في هذا الصدد
خلال العام الماضي والتي لخصت في تقرير مؤتمر نزع السلاح (CD/956) فإن مجموعة
الـ ٢١ مقتنعة بأنه لم يعد هناك داعٍ لأن نبرهن عن الضرورة الملحة للشروع بأعمال
على الصعيد المتعدد الاطراف بشأن منع سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، بغية
اتخاذ التدابير الملموسة بشأن هذه المسألة . وفي رأي المجموعة أنه كان من الواجب
الشروع منذ زمن طويل في مفاوضات متعددة الاطراف بشأن نزع السلاح النووي . وفي الوقت
الذي تبتهج فيه المجموعة للنجاح الذي سجل في إطار المفاوضات الثنائية فإنها تذكر
بأن هذه المفاوضات ، بسبب نطاقها المحدود وعدد الاطراف المعنية . لن تتمكن أبداً
من التعويض عن الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الاطراف الفعلي لاتخاذ تدابير
لنزع السلاح النووي تكون قابلة للتطبيق عالمياً ، أو من إلغاء تلك الجهود .
والمجموعة على يقين بأن المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي تكتسي أهمية كبرى لجميع
الأمم لأن وجود أسلحة نووية ، متزايدة ومتطورة باستمرار ، يلحق الأذى بصورة مباشرة
وجذرية بالمصالح الأمنية الحيوية لجميع الدول ، سواء كانت حائزة على الأسلحة
النووية أم لا . ويعلم المرء أن السلاح النووي يعرض الإنسانية لأجسام المخاطر التي
تهدد البقاء واستمرار الحضارة . فمن الهمية بمكان أن نوقف سباق التسلح النووي

بجميع أشكاله وأن نعكس مساره ، بغية إزالة خطر اندلاع حرب نووية . لقد لاحظ المشتركون في المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الإنحياز ، الذي عقد في مدينة بلغراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٨٩ ، أنه على الرغم من توفر جو دولي موات ، لا يزال يتعين عمل الكثير لوقف سباق التسلح . كما أكدوا أيضاً على الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي في إطار برنامج محدد الأجل بغية إزالة الأسلحة النووية تماماً .

ومن الواضح أنه لا يمكن إقامة الأمن العالمي على أساس نظرية الردع النووي . بل على النقيض من ذلك إن ظهور الأسلحة النووية أرغمنا على التساؤل عن جوهر العلاقة بين التسلح والأمن . وينبغي محاربة الاعتقاد الذي مفاده أن حيازة الأسلحة النووية هي وسيلة لتعزيز الأمن ، إذ أن تخزين هذه الأسلحة يهدد ذات الأمن الذي ينبغي له أن يحميه في الأساس . ففي العصر النووي شمة نظرية وحيدة يمح اتباعها وهي النظرية القائلة بتحقيق أمن جماعي عن طريق نزع السلاح النووي . فاتفاقية القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول اتفاق يلغي فئة كاملة من الأسلحة النووية ، تقدم دليلاً جديداً على أن تخفيض الترسانات النووية يؤدي إلى تعزيز الأمن الدولي .

ومجموعة الـ ٢١ على يقين بأن نظرية الردع النووي عاجزة تماماً عن ضمان الأمن والسلم الدوليين ، بل على العكس إنها سبب سباق التسلح وتشكل عاملاً يزيد من زعزعة أمن الدول واضطراب العلاقات فيما بينها . فضلاً عن أن هذه النظرية المتأتية ، في التحليل الأخير ، عن نية استخدام الأسلحة النووية عند الاقتضاء ، لا يمكن أن تكون الوسيلة الأساسية لمنع نشوب حرب نووية تلحق بالآبرياء القدر نفسه من الأذى الذي تلحقه بالغمات المتحاربة وترفض مجموعة الـ ٢١ أن يكون أمن العالم قاطبة متوقفاً على حالة العلاقات بين الدول الحائزة على الأسلحة النووية إذ تبدو لها هذه الفكرة غير قابلة للتبرير لا سياسياً ولا أخلاقياً .

وتقع على عاتق هذه الدول مسؤولية خاصة فيما يتعلق بتحقيق غرض نزع السلاح النووي ، إذ ينبغي لها مراعاة قلق البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية على أمنها ، والامتناع عن كل عمل من شأنه تكثيف سباق التسلح النووي ، وعليها أيضاً اتخاذ الخطوات العملية والبناءة بغية اعتماد وتنفيذ تدابير حقيقية تهدف إلى نزع السلاح النووي .

والمجتمع الدولي ، باعتراؤه بأنه ليس بالإمكان ربح الحرب النووية وأنه لا يجوز أن تندلع حرب كهذه إطلاقاً ، قد خطا خطوة هامة وينبغي أن تفضي إلى اتخاذ تدابير عملية . وقد قامت الجمعية العامة في الفقرة ٥٠ من الوثيقة النهائية

المعتمدة في دورتها الاستثنائية الاولى المخصصة لنزع السلاح ، برسم إطار من شأنه أن يتيح لمؤتمر نزع السلاح الشروع في عملية مفاوضات ناجعة وتكميلية على الصعيد المتعدد الاطراف . وتحرص مجموعة ال ٢١ ، كل الحرص ، على تنفيذ أحكام هذه الفقرة ، وترى أن إنشاء لجنة مخصصة هو خير سبيل لتحقيق ذلك . وتشدد المجموعة على أنها بالرغم من قبولها هذا العام بتناول هذه المسألة في إطار المناقشة العامة شبه الرسمي ، لا تزال على موقفها الاساسي الذي عرض في الوثائق CD/64 و CD/116 و CD/180 و CD/526 و CD/819 Rev.1 و CD/819 . كما تتوقع في المؤتمر أن يسجل خلال العام القادم نجاحاً ملموساً بشأن مسألة إنشاء لجنة مخصصة بموجب هذا البند ، وذلك نظراً للأهمية التي تكتسبها هذه المسألة فيما يتعلق بنزع السلاح العام .

السيد شاهياز (باكستان) (الكلمة بالانكليزية): لقد طلبت التحديث اليوم للإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ٣ من جدول الاعمال "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الامور ذات الصلة" .

تحرص مجموعة ال ٢١ على أن تعرب عن أسفها الشديد لعدم تمكن المؤتمر من تشكيل لجنة مخصصة بموجب البند ٣ من جدول الاعمال . لقد أثبتنا عن استعدادنا للتجاوز في هذه المسألة سواء هنا أو في الجمعية العامة . بيد أن بعض البلدان رفضت ذلك إذ يبدو أن لها أولويات مختلفة .

لست بحاجة إلى الإصرار على الأهمية التي تعلقها مجموعتنا على هذا البند . ونعتقد أن أعظم خطر يواجهه العالم هو خطر تدميره في حرب نووية ، وبناءً على ذلك ، يصبح اقضاء هذا الخطر في الوقت الحالي المهمة الأكثر إلحاحاً وضرورة . ولئن كان صحيحاً أن مسؤولية درء الحرب النووية تقع بالدرجة الاولى على عاتق الدول الحائزة على الأسلحة النووية ، فإن للدول بأسرها مصلحة حيوية في التفاوض على تدابير لمنع نشوب حرب نووية وذلك نظراً للعواقب الوخيمة التي تجلبها حرب كهذه على الإنسانية . وقد صرحت الجمعية العامة ، منذ عام ١٩٦١ ، في قرارها ١٦٥٣ (د - ١٦) ، بأن استخدام الأسلحة النووية لا يشكل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب بل إنه مخالف لقوانين الإنسانية ويمثل جريمة ترتكب في حق البشرية والحضارة . وعلى هذا فإن رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، في مؤتمرهم التاسع في بلغراد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٤٩ شددوا ، واضعين هذه الفكرة نصب أعينهم ، على أن هناك ضرورة ملحة للغاية للشروع بنزع السلاح النووي عن طريق القضاء كلياً على الأسلحة النووية "وأبرزوا ضرورة عقد اتفاق دولي يحظر بموجبه أي استخدام للأسلحة النووية مهما كانت الظروف" .

وتشعر جميع الوفود الموجودة هنا بالقلق لعدم التمكن من إحراز أي تقدم في هذا الميدان منذ إدراج هذه المسألة كبند مستقل في جدول أعمال المؤتمر ، طبقاً

للقرار ١٨٣/٣٨ زاي الصادر عن الجمعية العامة . ومنذ ذلك الحين تصاعد سباق التسلح متسبباً في زيادة الترسانات النووية وفي استحداث رؤوس نووية أشد فتكاً باستمرار .

وقد طلبت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً من مؤتمر نزع السلاح أن يولي الأولوية الأولى للشروع في مفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق بشأن التدابير الملائمة والموضوعية لمنع نشوب حرب نووية وإنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض . ففي دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٩ عرضت ثلاثة مشاريع قرارات في هذا الصدد ، تم اعتمادها بأغلبية كبيرة جداً . وقد قام عدد من أعضاء مجموعة الـ ٢١ بتقديم اثنين من تلك القرارات وهما القرار ١١٩/٤٤ بـ بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية والقرار ١١٩/٤٤ هـ المتعلق بمنع نشوب حرب نووية . ولما كانت العواقب الناجمة عن نشوب حرب نووية عواقب لا رجعة فيها ، فمن البديهي أنه ليس بالإمكان في أي حال من الأحوال وضع الحظر التقليدية والحرب النووية في المصاف ذاته نظراً لأن الأسلحة النووية هي أسلحة تدمير شامل . وفي هذا الشأن ، لا يجوز الإستناد على ميثاق الأمم المتحدة لتبرير استخدام الأسلحة النووية في ممارسة حق الدفاع عن الذات في حالة التصدي لهجوم تقليدي .

ولا نزال على يقين من أن القضاء على الأسلحة النووية هو أبسط السبل لتجنب خطر الحرب النووية وأنه ينبغي أن يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، إنتظاراً لتحقيق نزع السلاح النووي . لقد رحبنا بمقترحات الرئيس السابق السيد ريفان والسكرتير العام السابق السيد غورباتشيف اللذين أعلننا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ بأنه "من غير الممكن تحقيق انتصار في الحرب النووية ولا يجوز شن هذه الحرب" ، وهو إعلان تم التأكيد عليه في التصريحات المشتركة التي نشرت لاحقاً . وقد آن الأوان كي نترجم تلك الإرادة إلى تعهد ملزم .

وتصر مجموعة الـ ٢١ على موقفها الذي عرضته في الوثيقة CD/515/Rev.5 المؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ والمتضمنة ولاية لا تنص على التفاوض لإنشاء لجنة مخصصة تقوم بدراسة مجمل المقترحات المعروضة على المؤتمر ، من كل جوانبها أي القانونية ، والسياسية والتقنية ، والعسكرية . ونعتقد أن هذه الدراسة تتيح المجال لا لفهم المسألة بصورة أفضل فحسب بل للتحضير للمفاوضات أيضاً بغية التوصل إلى اتفاق بشأن منع الحرب النووية .

ولا يمكن تحقيق هذا الغرض إلا عن طريق مناقشات تجرى في جلسات عامة أو خلال اجتماعات شبه رسمية . ولذلك نشعر بخيبة الأمل إذ نلاحظ أنه بالرغم من إلحاح طابع المسألة الذي نجتمع على الإقرار به ، ومن المرونة التي أبدتها مجموعة الـ ٢١ ، لم يتمكن المؤتمر من الاضطلاع بولايته طبقاً للفقرة ١٠١ من الوثيقة الختامية للدورة

الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المخمسة لنزع السلاح . ومع ذلك فإن مجموعة ال ٢١ على استعداد لتناول دراسة هذا البند من جدول الاعمال في اجتماعات عامة شبه رسمية ، آملة بذلك أن تعمد الاطراف التي أبدت تحفظات بشأن الولاية المقترحة إلى مراجعة موقفها ، نظراً لأهمية الموضوع .

السيد فون شتولبناجيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة

بالانكليزية): لقد شددت وفود المجموعة الغربية التي أتحدت باسمها ، باستمرار ، على أهمية المسائل النووية المدرجة في جدول أعمالنا ، ومنذ سنوات عديدة لم يحصل توافق آراء بشأن مشاريع الولايات التي أتينا على ذكرها ، والتي تطلب إنشاء لجنة مخمسة لتلك المسائل . وتستمر المجموعة الغربية في الاعتقاد بأن مشكلتي نزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية لا يمكن تناولهما بطريقة مرضية إلا في سياق أوسع هو منع الحرب عامةً . وإن حصر المناقشة بمسائل الأسلحة النووية دون غيرها يعني عدم إدراك نطاق الاهداف . فما نحتاج إليه هو نظرة شاملة تضم الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح ، والدفاع . فمن المهم إذن الحرص على إيلاء الاعتبار الكامل للملات المتبادلة فيما بين المسائل المتعلقة بالحد من الأسلحة والاحتياجات في مجال الدفاع ، وكذلك بين مختلف قطاعات الحد من الأسلحة . وهذا هو المنظور الذي تتابع منه الدول الغربية تناول المسألة بطريقة نشطة وبناءة . وترى المجموعة الغربية أن إنشاء هيئات فرعية لا يزال أمراً غير ملائم للبندين ٢ و ٣ من جدول الاعمال . ففي الظروف الحالية تعتبر الاجتماعات شبه الرسمية والعامة الإطار الأكثر ملاءمة لمتابعة الاعمال المتعلقة بالمسائل النووية الهامة .

ومع أن المجموعة الغربية تفضل أن يتم البت في هذه المسائل في جلسات عامة رسمية ، فهي على استعداد كما جرت العادة في السنوات الاخيرة ، وعلى الرغم من الإشاعات التي تؤكد عكس ذلك ، أن تشارك مشاركة كلية في الاجتماعات شبه الرسمية المتعلقة بالبندين ٢ و ٣ . ونقبل أن يكون للمناقشات طابع غير رسمي إذ أن من شأنه أن يتيح إجراء مناقشات مفيدة في هذا الميدان . وانطلاقاً من أننا لم نتوصل إلى اتفاق بشأن وضع قوائم بالمسائل ، ولا بشأن اتباع أية طريقة أخرى لجدولتها ، فإننا نحيط علماً بما ذكرتموه ، سيدي الرئيس - بعد القرار الذي اتخذته المؤتمر - بشأن قائمة المسائل التي يتعين في نظرنا دراستها خلال الاجتماعات الرسمية المكرسة للبندين ٢ و ٣ . وكما أوضحتم ، فإن هذه القوائم قد وضعت على مسؤوليتكم فقط وهي غير ملزمة لأي وفد من الوفود . ونود أيضاً أن نشير إلى أننا لم نلاحظ في بيانكم أي سابقة من أي نوع كان تجاه القرارات المتعلقة بنشاطات المؤتمر .

السيد ديبينز (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) (الكلمة بالانكليزية):

بوصفي منسق للبند ٢ وباسم زميلي السفير كوستوف وهو منسق للبند ٣ ، طلبت الكلمة

بغية عرض وجهات نظر مجموعة بلداننا فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته المؤتمر للتو .

فالمجموعة التي أتحدث بالنيابة عنها تشعر بالسور إزاء القرار . إن عقد جلسات عامة شبه رسمية بشأن البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" وبشأن البند ٣ "منع الحرب النووية بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" يوفر لجميع الوفود إمكانية تبادل آراء محددة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية العالية ، وذلك بغية تمهيد السبل لإجراء مفاوضات .

ونعتقد أن الوقت مناسب جداً للعمل في هذا الاتجاه . فقد وفر التحسن في العلاقات الدولية ظروفاً ملائمة لتطوير مفاهيم جديدة في ميدان الأمن ، وإقامة الهياكل الأمنية المتعلقة بها . وتعد اتفاقية القوات النووية المتوسطة المدى مثلاً واضحاً على أن نزع السلاح النووي أمر ممكن . ومن المتوقع قبل انقضاء هذا العام أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بإبرام اتفاقية بشأن تقليص أسلحتهم الهجومية الاستراتيجية إلى النصف . وأخيراً وليس آخراً فإن أوروبا ستلتزم قريباً بتحقيق نزع السلاح التقليدي .

ويتوقع المجتمع الدولي كذلك أن يقدم المؤتمر مساهمته الخاصة بنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية . وقد سمح قرار اليوم باجتياز خطوة أولى . ونأمل أن يتمخض تبادل الآراء المتوقع عن تضافر في المواقف . ومجموعتنا على استعداد لأن تقوم بواجبها في هذا الصدد . وقد قررت ألا تصر حالياً على إنشاء لجان بموجب البندين ٢ و٣ ، وإن كانت لا تزال تفضل تلك الصيغة ، وذلك كي يتسنى الشروع في أعمال حقيقية فيما يتعلق بهذين البندين من جدول الأعمال .

وقبل أن أنهى كلمتي ، أود يا سيادة الرئيس أن أهنئكم على ما أظهرتموه من قدرة وكفاءة في إدارة مشاورات المجموعات بحيث أوفت بالغرض منها وإن وفد بلادي ممتن لكم لما بذلتموه من جهود لا تعرف الكلل لهذا الغرض .

السيد هو (الصين) (الكلمة بالصينية): سيدي الرئيس ، يود وفد الصين الإشارة إلى أنه قد تم في ظل إدارتكم القديرة إحراز تقدم بشأن البندين ٢ و٣ من جدول الأعمال بغضل مشاورات بناءة أتاحت للمؤتمر أن يتخذ قراراً اليوم يرمي إلى عقد اجتماعات شبه رسمية مستقلة بشأن هذين البندين . وهذه هي خطوة إضافية إلى الامام تمت خلال شهر آذار/مارس . ولا يسعني إلا أن أعرب عن مدى تقديري للجهود التي لا تنضب التي بذلتموها في هذا الصدد وللتعاون البناء الذي أبدته مجموعة الـ ٢١ . وأود

التأكيد على أننا أصفينا ببالغ التفهم والإهتمام إلى البيانات الهامة التي أدلى بها سفير بيرو ووفد باكستان بالنيابة عن مجموعة ال ٢١ .

إن البند ٢ - "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" - والبند ٣ - "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" - يتعلقان مباشرة بمسائل هامة تؤثر على السلام والأمن الدوليين . ومن الطبيعي أن تشير تلك المشاكل قلق المجتمع الدولي . ولهذا السبب يعتبران بندين من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وخلال هذه الأعوام الأخيرة اعتمدت الجمعية العامة أثناء دوراتها الاستثنائية المختصة لنزع السلاح ، وأثناء مناسبات أخرى ، وكذلك مؤتمر بلدان عدم الإنحياز ، صكوكاً هامة بشأن هذه المسائل وطلباً من مؤتمر نزع السلاح أن تخصص مداولات ومفاوضات جادة لهذا الموضوع . ولذلك ، ينبغي للمؤتمر الشروع بدراسة متعمقة لهذه المسائل ، بطريقة رسمية وبناءة بدرجة أكبر . بيد أنه ، لأسباب معروفة لدينا جميعاً ، لم يتمكن من الاضطلاع بمهامه حتى الآن . وليس في وسعنا إلا أن نأسف لهذا الأمر .

لقد أولى وفد الصين دائماً أهمية كبرى لهاتين المسألتين كما شارك مشاركة فعالة في المناقشات التي خصمت لهما . ونحن ندعم موقف مجموعة ال ٢١ الأساسي المتعلق بإنشاء لجنة مخصصة لهذه المسائل . وقد سبق لنا أن حددنا بوضوح موقفنا الأساسي بطريقة شاملة ومنهجية ، وقد قدمنا في هذا الصدد اقتراحاً بناءً ، كما قدمنا فضلاً عن ذلك وثيقة عمل .

وقد أكد وزير الخارجية الصيني ، كيان كيشن ، في البيان الهام الذي أدلى به في ٢٧ شباط/فبراير في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح ، مرة أخرى على موقف حكومة الصين الإيجابي . وأصر على الحاجة الماسة إلى وضع حد لسباق التسلح النووي ، ولا سيما على أولوية نزع السلاح النووي . كما شدد على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الدولتين العظميين ، ودعم حق جميع الدول في المشاركة على قدم المساواة ، في دراسة هذه المسائل الهامة وحلها . وسيستمر وفد الصين بالعمل بنفس هذه الروح بالإشتراك مع مجموعة ال ٢١ والوفود الأخرى ، وسيقدم المساهمات الخاصة به لإيجاد الحلول لهذه المسائل الهامة .

إنها الجلسة الأخيرة التي تقومون بإدارتها ، سيدي الرئيس ، خلال شهر آذار/مارس وقد حظيت بإعجابنا لخبرتك ولمواهبكم الدبلوماسية اللامعة . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن إعجابي بجهودكم الديناميكية ومساهماتكم القيّمة ، وأن أتمنى لكم النجاح في مهامكم في المستقبل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): ستكرس الاجتماعات شبه الرسمية المذكورة للبندين ٢ و٣ من جدول الأعمال ، على التوالي . وسيعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء ١٠ نيسان/ابريل ، بعد الجلسة العامة مباشرة ، بغية إتاحة الوقت للوفود لتحضير بياناتهم . وكقاعدة عامة ، سنقوم بدراسة بند واحد في الاسبوع ، يوم الثلاثاء والخميس ، علماً بأننا إذا لم نتمكن ، لسبب من الاسباب ، من الاستماع إلى جميع المتحدثين الذين سجلوا أسماءهم في اجتماع ما ، فإننا سنتابع النقاش في نهاية الجلسة العامة اللاحقة . وليس من الضروري أن يقوم الأعضاء بالتسجيل مسبقاً في قائمة المتحدثين ، ولكن لهم أن يفعلوا ذلك متى شاءوا .

وأود الانتقال الآن إلى موضوع آخر . أمامكم الوثيقة CD/WP.383 التي تتضمن ملاحظة قدمها الرئيس تتعلق بطلب تقدمت به دولة غير عضو للمشاركة في أعمال المؤتمر . واقترح اعتماد القرار ذي الصلة .

وقد تقرر ذلك .

وفيما يتعلق بالقرار الذي اعتمد للتو ، أود الإشارة إلى أن البيان الذي أدلى به الرئيس أثناء استئناف الجلسة العامة ٥٣٤ للمؤتمر ينطبق أيضاً على الطلب الذي قمنا بدراسته الآن .

وقد قامت الأمانة اليوم ، بناء على طلبي ، بتوزيع جدول زمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وأجهزته الفرعية ، خلال الاسبوع المقبل . وقد وضع هذا الجدول الزمني بالتشاور مع رؤساء الأجهزة الفرعية وكما جرت عليه العادة ، فقد قدم على سبيل الإرشاد فقط ويمكن تعديله إذا ما لزم الأمر .

وقد تقرر ذلك .

ونظراً لأنه لم يعد هناك أسئلة نتناولها اليوم ، أود الآن أن أدلي بتصريحي الختامي .

بما أن هذه الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح هي آخر جلسة في شهر آذار/مارس ، أود بصفتي رئيساً انتهت مدته أن أقدم بعض الملاحظات بشأن عملنا . غير أنني أود ، قبل ذلك ، أن أشرككم بصدق جميعاً على ما قدمتموه من تأييد ثمين .

وكما تذكرون ، فقد تحدث وزير خارجية بلادي أمام هذه الجلسة الموقرة في أول يوم توليت فيه زمام الرئاسة . وقد شدد على الأهمية التي تعلقها حكومة نيجيريا على

أعمال مؤتمر نزع السلاح . كما أكد لنا من بعد أن نيجيريا ستستمر ببذل نشاطها هنا وفي مناسبات أخرى لتقديم ودعم اقتراحات تهدف إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين . وفي اليوم المذكور كنت قد تعهنت ، فيما يخصني ، بأن أتابع دراسة جميع المسائل التي كانت لا تزال موضوع مشاورات .

وقد حددت هدفاً ذا أولوية وهو إعادة تشكيل اللجنة المختصة لوقف سباق التسلح النووي في الفضاء الخارجي بأسرع وقت ممكن ، بالإضافة إلى تنظيم مشاورات مكثفة بشأن البند ٢ من جدول الأعمال "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، والبند ٣ "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" . وفيما يتعلق بالبند ١ ، فقد سررت للجهود التي لا تعرف الكلل التي بذلها سفير اليابان السيد دونوواكي واتعهد لكم بالتعاون التام كلما احتاجه الأمر لتشجيع عقد اتفاق بهذا الشأن . كما قمت بلفت النظر حول ضرورة التعجيل بأعمالنا المتعلقة بتوسيع عضوية المؤتمر وتحسين أداء مهامه وزيادة فعاليته .

وفي ضوء ما سبق ، سأدلي الآن ببعض الملاحظات بشأن العمل الذي أنجزته بمفتي رئيساً لهذا الشهر . فقد أنشأ المؤتمر من جديد في ٨ آذار/مارس اللجنة المختصة لوقف سباق التسلح في الفضاء . وكما تعلمون فإن اللجنة تجري حالياً مشاورات تتعلق ببرنامج عملها . وأتمنى بإخلاص أن تتمكن من الاضطلاع بمهمتها في أقرب وقت ممكن في جو من التعاون والتفاهم المتبادلين .

وكما أشرت مسبقاً ، فقد قمت بمشاورات تتعلق بالبندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال . ومن دواعي سروري أن أعلن لكم أنه قد تقرر ، إثر هذه المشاورات تنظيم اجتماعات شبه رسمية بشأن موضوع البندين ٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، و ٣ "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع الأمور ذات الصلة" وذلك استناداً إلى السابقة التي يمثلها ترتيب عام ١٩٨٧ بشأن البند ٢ من جدول الأعمال . وفي اعتقادي أن هذه الاجتماعات شبه الرسمية توضح جيداً أن مؤتمر نزع السلاح قد بدأ بالتلاؤم مع الوضع العالمي الجديد .

كنت أود لو أتيح لي الترحيب بإعادة إنشاء اللجنة المختصة البالغة الأهمية المعنية بالبند ١ من جدول الأعمال "حظر التجارب النووية" . وإننا على يقين بأن جميع الأعضاء يتذكرون الكلمة التي ألقاها سفير اليابان السيد دونوواكي يوم الثلاثاء الماضي بشأن الجهود الحازمة التي بذلها للتوصل لاتفاق بشأن ولاية لجنة مختصة بموجب البند ١ . وسيتابع السفير جهوده التي آمل أن تحقق مرادها . وقد توصل على الأقل إلى

مرحلة جديدة من المشاورات ألا وهي مرحلة الصياغة . وهذا جانب من جوانب التقدم التي تحققت خلال شهر آذار/مارس ، ونحن مسرورون بذلك .

ويجدر بنا أن نشير إلى المشاورات شبه الرسمية المتعلقة بمسائل معلقة أخرى . وعلى سبيل المثال ، فيما يتعلق بتوسيع المؤتمر وتحسين فعالية مهامه ، اظن أن الرئيس الذي سيخلفني سيتابع المشاورات الجارية للتوصل إلى توافق للآراء .

وختاماً أود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف المجموعات ومنسقيها لما قدموه من مساهمة قيّمة بشأن حل عدد من المسائل . وأود أن أشكر أيضاً الأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا والأمين العام المساعد للمؤتمر السفير بيراساتيحي الذي كان لمساعدته وتعاونيه وصداقته فضل عظيم ساعدني في إنجاز مهمتي . كما أتقدم بالشكر أيضاً إلى جميع الأعضاء العاملين في الأمانة وكذلك إلى المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين ، الذين نكن لهم كل تقدير لكفاءتهم وإخلاصهم .

وأخيراً أرغب في أن أعرب للرئيس الذي سيخلفني السيد كمال صغير باكستان ، عن أطيب التمنيات بالنجاح في ممارسته لولايته . وإنني على يقين من أن إدارته الحكيمة ستتيح للمؤتمر متابعة مهامه بأكبر قدر ممكن من الفعالية . وأحرص على أن أؤكد للسفير كمال بأن وفد بلادي سيقدم له الدعم البناء . وبما أنه سيتواجد في مدينة اسلام آباد في الفترة ما بين ١ و٧ نيسان/أبريل ١٩٩٠ فإن مساعده البارز السيد شاهباز هو الذي سيتولى الرئاسة آنذاك . ونحيطه علماً بأنه يستطيع الإعتماد على تعاون وفدي أيضاً .

وعلى هذا النحو يصل بياني إلى ختامه . وسأقوم الآن برفع الجلسة . وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٣ نيسان/أبريل الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠